

أخبار سورية

الأردن يلمح إلى إمكانية فتح معبر نصيب بالتعاون مع النظام «الحشد الشعبي»: لولا قتالنا في سورية لسقط النظام بيد «العصابات الإرهابية»



مقاتلات كرديات من «وحدات الحماية النسائية» في أحد الأبنية المدمرة في الرقة (أ.ف.ب)

عواصم - وكالات: قال المسؤول الإعلامي في «الحشد الشعبي» بالعراق أحمد الأسدي أمس، إنه «لولا بعض فصائل الحشد الشعبي التي قتلت في الأراضي السورية منذ 6 سنوات لسقط النظام السوري». وراى الأسدي خلال مؤتمر صحافي عقده في العاصمة العراقية بغداد أن «فصائل الحشد الشعبي التي قتلت في الأراضي السورية منذ 6 سنوات تؤدي دورا كبيرا في منع الإرهاب من الوصول إلى العراق». وأضاف أنه «لولا هذه الفصائل ووجودها وقتالها، لرأينا ربما النظام السوري سقط بيد العصابات الإرهابية، ولربما تغيرت الخارطة بما فيها خارطة الشرق الأوسط». في غضون ذلك، أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، «محمد المومني» أمس، أن فتح معبر نصيب في الحدود مع سورية فيه مصلحة مشتركة لسورية والأردن.

وكانت مصادر أردنية قد كشفت، في شهر يونيو الماضي، أن لجنة تنسيق عسكرية أردنية بدأت تبحث مع النظام، لكن عبر الوسيط الروسي إمكانية عودة قوات النظام لإدارة معبر نصيب المغلق بين الجانبين. وبيئت المصادر أن «فرصة إعادة فتح معبر نصيب متاحة في ظل اتصالات تنسيقية مع غرفة عمليات روسية - أردنية مشتركة».

وذكرت مواقع الإلكترونية أردنية أن عمان لا تمنع من إعادة فتح معبر نصيب الحدودي مع سورية، معربة في الوقت نفسه عن «قلقها من حصول مفاجآت على حدودها» بحسب ما نقلت شبكة «شام».

ميدانيا، قال المرصد السوري لحقوق الإنسان: ان الميليشيات الكردية التي تسيطر على قوات سوريا الديمقراطية وبدعم من القوات الخاصة الأميركية باتت تسيطر على نحو 70٪ من مدينة الرقة، منذ انطلاق

معركة السيطرة عليها في 5 يونيو الفائت. وأضاف ان «قسد» تمكنت من التقدم في المدينة القديمة وسيطرتها على حارتين على الأقل بداخلها عقب اشتباكات عنيفة مع تنظيم داعش، ما مكنتها من رفع نسبة سيطرتها في المدينة القديمة، حيث باتت تسيطر على أكثر من 70٪ من المدينة القديمة، فيما تواصل الاشتباكات بين الطرفين على

الأمم المتحدة تحذر من أوضاع السوريين العالقين على الحدود مع الأردن

عمان - أ ف ب: عبرت الأمم المتحدة أمس عن «قلق عميق» تجاه أمن وسلامة عشرات آلاف السوريين العالقين على الحدود مع الأردن مع تصاعد حدة المعارك. وأفادت الأمم المتحدة في بيان بانها «تسهر بقلق عميق إزاء أمن وسلامة نحو أربعة آلاف سوري في منطقة الحدلات ونحو 45 ألفا في الرقبان، معظمهم من النساء والأطفال العالقين على الحدود الجنوبية السورية مع

الأردن». وأضافت ان «عددا من الضربات الجوية سجلت في تلك المنطقة خلال الأيام القليلة الماضية ما تسبب بمحنة وخوف شديدين بين العالقين الذين يخشون على حياتهم مع تزايد الخطر نتيجة تصاعد أعمال القتال». وأشارت الى انه «رغم عدم الإبلاغ عن وقوع قتلى أو جرحى الا ان المنطقة تزداد خطورة وتدهور الأوضاع يجبر البعض على محاولة المغادرة».

وكانت الأمم المتحدة ان هؤلاء «غير قادرين على العودة الى ديارهم فيما ساءت الأوضاع بسبب ندرة الخدمات المتاحة.. وأصبح طريق إمدادات الأغذية والسلع الأساسية الأخرى إلى المنطقة من داخل سورية مقيدا بشكل أكبر في الأسابيع الأخيرة». وحذرت من أن منطقة «الحدلات قد قطعت الآن تماما، فيما «تعيش بعض الأسر على الطحين والماء فقط».

عمر حنينجر انتهى اللقاء التشاوري الاقتصادي الذي انعقد في بعبدا بدعوة من الرئيس ميشال عون الى ترك المتحاورين الملف بين يدي رئيس الجمهورية ليقدر توقيع قانون سلسلة الرتب والرواتب المتخير للجدل او رده او اقتراح تعديلات عليه. وقال وزير الاعلام ملحم رياشي بعد الاجتماع: كل الأطراف أدلوا بآرائهم، وخصوصا وزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وباقي المعنيين، وبدا ان الاختلافات واسعة جدا، خصوصا حول خطر السلسلة على بعض القطاعات المنتجة وحول موضوع الضرائب والإمدادات، وخلص الى القول ان الملف اصبح بيد الرئيس وهو من يقرر. متجنبيا الدخول في التفاصيل. وكان الرئيس عون افتتح الحوار بشرح الظروف التي أوجبت عليه الدعوة الى هذا اللقاء، وقدم في كلمته بعض الأفكار والطروحات التي توصل اليها سعيا لضبط الحوار ومنع تحويله الى سوق عكاظ، داعيا الجميع الى التراجع عن مواقفهم المتصلبة التي توصل اليها المصلحة المالية العامة ومصحة المستفيدين من المدنيين والعسكريين، محذرا المخارج الممكنة بشأن قانوني السلسلة والضرائب الملازمة لها.

شارك في اللقاء الحواري 34 شخصية معنية، إضافة الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء سعد الحريري والوزراء علي حسن خليل (المال) ومروان حمادة (الترتية) ويعقوب الصراف (الدفاع) وسليم جريصاتي (العدل) وحسين الحاج حسن (الصناعة) ورائد خوري (الاقتصاد) وملحم رياشي

ماذا يعني إنهاء برنامج الـ «سي.آي.إيه» في سورية؟

إنهاء واشنطن برنامج دعم الثوار السوريين (وهو برنامج استفاد منه 20 ألف مقاتل، ومنهم مقاتلو مجموعات مثل «الفرقة 13» و«كتيبة حمزة» في الشمال الغربي والجنوب و«جيش أسود الشرقية» في الجنوب الغربي) هو إقرار براغماتي يواقع عسكري، وقرار أميركي بالتخلي عن سورية لروسيا. وأبرز نتائج هذا القرار خسارة واشنطن صدقيتها في أوساط حلفائها في الشرق الأوسط بحسب تقرير مجلة «فورين أفيرز» الأميركية. ولكن تطورات الحرب في السنوات الأخيرة، أي انفضاض الأردن وتركيا عن الحلف المعادي للأسد، زادت عزلة الثوار وقوضت أكثر فأكثر فاعليتهم. وعلى الجبهة الجنوبية، أخفقت مساعي الثوار في السيطرة على دمشق وعلى درعا والسويداء. والقتال على هذه الجبهة جمد منذ بدء التدخل الروسي في سبتمبر 2015، إثر اتفاق روسيا والأردن وأميركا على وقف إطلاق نار في محافظة درعا. وأغلق الأردن الحدود في وجه تعزيزات الثوار وأمهم بوقف المواجهات مع الجيش السوري، وهؤلاء اضطروا إلى الامتثال. ومنذ أغسطس 2016، تقاربت تركيا مع روسيا، ولم تعد ترمي إلى إطاحة نظام الأسد بل إلى الحؤول دون إحكام «الاتحاد الديمقراطي» الكردي السيطرة على المنطقة الممتدة من عفرين في شمال غرب سورية إلى نهر دجلة، ومساحة المنطقة هذه نحو 500 ميل على الحدود التركية - السورية. ومقابل سماح الروس للأتراك بالتدخل في منطقة الباب في شمال شرق سوريا، والخطة هذه تقطع اتصال المناطق التي يسيطر عليها الكردي، سحبت تركيا دعما للثوار في شرق حلب في ختام 2016، فساهمت في هزيمتهم أمام النظام المدعوم من روسيا وإيران. واليوم تؤيد أنقرة مشاريع إيران وروسيا لوقف إطلاق النار فيما يسمى عملية الأستانا. وتدعم تركيا مجموعات مثل «أحرار الشام»، وتحضهم على جبه «هيئة تحرير الشام» في حلب، وعدم قتال الأسد. فأقوة بنت أمرها، وترى أنها تحتاج إلى دولة مركزية سورية للحد من نفوذ «الاتحاد الديمقراطي» على حدودها الجنوبية. وفي غياب دعم الأردن وتركيا، تكاد لا ترجى فائدة من دعم الـ «سي.آي.إيه»

ثورا سوريين. وآخر عملية بارزة شنها هؤلاء على دمشق ووصلوا إثرها الى ساحة العباسيين في قلب العاصمة السورية قبل وقف الدعم، وفي شمال سورية، أطاحت «هيئة تحرير الشام» و«داعش» بالثوار ممن دعمتهم أميركا. وفي الجنوب، لم يشارك المعتدلون في هجمات «هيئة تحرير الشام» الأخيرة للسيطرة على درعا. وفي جوار دمشق، تساقطت بؤر الثوار، ولم تصمد سوى الغوطة الشرقية، ولن يغير وقف برنامج دعم الثوار السوري توازن القوى في سورية لأنه لم يكن ذا تأثير باعتراف الأميركيين أنفسهم، غير انه سمح لجيش النظام بالتقاط انفسه والانصراف إلى جبه مجموعات الثوار في غرب سورية، وهم في الأغلب إسلاميون مثل «هيئة تحرير الشام» أو «جيش الإسلام». ولا يقم الجيش السوري وزنا لمناطق التهيدة و«خضف التصعيد» في درعا والغوطة الشرقية، فهو يقتنص الفرص السانحة لينقض الاتفاق. ويرى البعض ان وقف برنامج التسليح تنازل أميركي أمام روسيا. ولكن هذا الحسبان في غير محله. فواشنطن اليوم تعتمد على روسيا في كبح النفوذ الإيراني في سورية. وهي ترجح كفة انتشار قوات روسية في جنوب سورية على كفة انتشار حزب الله و«الحرس الثوري» في مناطق حدودية مع إسرائيل. وترى واشنطن وتل أبيب أن انتشار القوات الروسية هو أهون الشرور، على الرغم من أنه يقتضي تقديم تنازلات والنزول على مصالح روسيا. وعلى الرغم من أن دعم الثوار السوريين لم يعد يعتد به على المستوى الاستراتيجي، التحلي عنهم هو سابقة سيئة تجمع مع سوابق سلبية مثل انسحاب أميركا من العراق، وتنتصب قرينة على مقاربة واشنطن (السلبية) الحلفاء في الشرق الأوسط. وصار في وسع النظام السوري السيطرة على بيد الزور في الشرق من دون أن يخشى هجمات في مناطق أخرى. وبذلك، تسلم الحدود العراقية - السورية إلى الإيرانيين وتقلق يدهم في إنشاء الممر البري الذي لطالما تأقوا إليه بين طهران والتوسط. والقوى السننية المؤيدة لأميركا أضعف من أن تحول دون مثل هذه النتيجة.

التقرير كاملا على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw

أخبار لبنانية

أخبار وأسرار لبنانية

تحالف «التيار-المستقبل-حتمي في الشوف»: تقول مصادر التيار الوطني الحر ان تحالفه حتمي في دائرة الشوف - عاليه مع تيار المستقبل، وتحالف المستقبل مستحيل طبعاً مع الوزير السابق ونام وغيره من القوى والشخصيات الشيوعي ومجموعات الضغط التي أثبتت نفسها في بلدة برج وسانتر قرى إقليم الخروب. وفي حال الانضمام المستقبل إلى جنبلاط، كما يتوقع، سينضم التيار أيضا إلى التحالف العريض الذي يضم القوات أيضا.

«وتحالف «التيار-القوات غير واردة في بعبدا»: تؤكد مصادر التيار الوطني الحر أن التحالف مع حزب الله في بعبدا حتمي، أما مع القوات التي تطالب بنائب حزبي غير وارد، والحلقة الأقوى هي النائب آلان عون. أما المقعد الدرزي (يشغله حاليا فادي الأعور) فقد بات الحلقة الأضعف وجنبلاط يخطط لاستعادته.

مفهد الأثري «كسبي يهز في البقاع - راشيا»: في البقاع الغربي - راشيا يهز متقد الروم الأثريون تحت أنطون سعد، النائب منذ 2005 على لائحة الحزب الاشتراكي، إذ إن ترشح نائب رئيس مجلس النواب السابق إليي الفرزلي، مثلاً، سيرجع كفة الأخير لأن التيار الوطني الحر قادر على رفده بالأصوات التفصيلية الكافية للفوز، فيما ستركز أصوات الاشتراكيين التفصيلية على المرشح وائل أبوفاور لا على سعد.

«حزب الله يحسب مقعدين في بعلبك - الهرمل»: في دائرة بعلبك - الهرمل يرجح أن تشهد للمرة الأولى منذ انخراط حزب الله في الشأن الانتخابي، خسارة الحزب مقعدين من أصل 10. ويفترض تالياً أن يختار حزب الله إيفاد مرشحين اثنين من أصل 4، هم: الوليد سكرية، كامل الرفاعي، إميل رحمة ومروان فارس.

جميع ينتج المعركة من بوابة زحلة: اختتم رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع زيارته لزحلة التي استمرت يومين بالعشاء السنوي لمنسقية زحلة في القوات اللبنانية في فندق القادري، حيث لقي كلمة وقال فيها «لا يفكر أحد في أن يتحالي عن التاريخ، كالمعادلة التاريخية في كل الأوقات في لبنان كانت «شعب - دولة - جيش»، ولا يحاول أحد أن يتحالي على الجغرافيا، فحدودنا الفعلية تنتهي هنا عند التسلسل الشرقية وليس حدود الأمة الإسلامية». وتابع «حجة كبيرة لبنان ووزراء القوات الذين يشكلون اليوم فرقة «صدم القوات» في المرحلة السياسية، إذ لا يكفي أن تؤمن بالدولة، بل يجب أن تعرف كيف نديرها، وكل الأحداث حتى الآن أثبتت أننا نعرف كيف نديرها، فمن كان أميناً على القليل يؤمن على الكثير».

وتوجه جعجع إلى اللبنانيين بالقول: في الانتخابات المقبلة منحتهمنا 8 نواب، فردنا هذه الورثة ووزنات، فإن أعطيتهمونا في الانتخابات المقبلة 16 نائباً فسنعطى وزنات مضاعفة أكثر وأكثر، وإن أعطيتهمونا 24 نائباً «منخرب الدني يؤمن فيون»..

الرئيس اللبناني يحذر من «وضع اقتصادي دقيق»

حوار «السلسلة» في بعبدا يضع الملف في يد عون

الذي اقل 8 جرحى ليسلمهم إلى الهلال الأحمر السوري عند الحدود، وبلغ عدد المسلحين 253 مسلحا و293 مدنيا و8 جرحى.

وبحسب الاتفاق، ستتولى السلطات السورية تأمين وصوله إلى بلدة الرحيبة داخل الأراضي السورية الخاضعة للجيش الحر. وأفيد عصرا بوصول سيارات الهلال الأحمر السوري إلى بلدة قلمنا لتسلم 5 جرحى بين المغادرين إلى الرحيبة من أصل 8، في حين انتشرت وحدات من الجيش اللبناني في وادي حميد، حيث انسحبت سرايا اهل الشام استكمالاً لعملية احكام الطوق حول داعش في جرود رأس بعلبك والقاع.

وتسلم الجيش اللبناني الاسلحة المتوسطة والثقيلة وفكك رشاشات الدوشكا عن السيارات الرباعية الدفع قبل ان يسلمها الى اصحابها وصار اسلحة خفيفة مع النازحين باتجاه عرسال، وآن يلت 3 مخيمات من وادي حميد ومدينة الملاهي بشكل كامل.

حسين الحاج حسن (حزب الله) وغازي زعبيتر (امل) الى دمشق غدا لحضور افتتاح معرض دمشق الدولي وإجراء محادثات من دون تكليف حكومي.

وقال الصحاح حسن انه سيسعى لإعادة فتح الطرق السورية امام تصدير المنتجات اللبنانية إلى الخارج. ورد رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع سائلا عن مصلحة لبنان في الانفتاح على نظام الاسد: هل باستثماراته في لبنان او بانقطاع الاستثمارات اللبنيجية عن لبنان؟ وحثم بالقول: إن أي زيارة لأي وزير دون موافقة الحكومة لا علاقة للبنان الرسمي بها.

الرئيس اللبناني يحذر من «وضع اقتصادي دقيق»

حوار «السلسلة» في بعبدا يضع الملف في يد عون



شحنة من مركبات برادلي القتالية سلمتها واشنطن الى الجيش اللبناني (محمود الطويل)

الاحتكام لدعوة طرفي الإنتاج الى الحوار وجها لوجه في القصر الجمهوري واعتماد ما يتوافقون عليه حيال السلسلة المتلتفة حول عقق الاقتصاد اللبناني.

وإضافة الى تحرك متقاعدي القوات المسلحة رفضا لتجزئة مستحقاتهم من السلسلة، اعلنت هيئة التنسيق النقابية الاضراب الشامل في كل الإدارات والمؤسسات العامة، ولوحت بتعطيل السنة الدراسية في المدارس الرسمية والخاصة بما في ذلك مدارس النازحين السوريين ما لم يقر قانون السلسلة وينشر في الجريدة الرسمية، معترضة على عدم دعوتها للمشاركة بالحوار واقتصار الدعوة على نقابة معلمي التعليم الخاص.

في غضون ذلك، أعلن الأمن العام اللبناني مغادرة 34 حافلة تقل بضع مئات من مسلحي سرايا اهل الشام وعوائلهم باتجاه الأراضي السورية بمواكبة دوريات من الامن العام، وبالتنسيق مع الصليب الاحمر اللبناني

دراسة الوسائل لتحريك الاقتصاد، صحيح ان هناك انقساما حيال السلسلة، لكنها المرة الاولى التي تصدر فيها سلسلة مع اصلاحات وعدد من الضرائب.

وكان العسكريون المتقاعدون نزلوا الى الشوارع في الخامسة صباحا وأقبلوا مداخل البنك المركزي في شارع الحمراء، فضلا عن مداخل مرقا بيروت، مستيقنين الحوار الاقتصادي. وزاد المشكلة تعقيدا انقسام السلطة حول هذا الموضوع، فرييس مجلس النواب نبيه بري الذي يقف وراء إقرار السلسلة والضرائب الجديدة الملحقة بها قال امس انه ليس متشائما بقانون السلسلة، وانه لا يرى من العقول ان يرد رئيس الجمهورية هذا القانون الى مجلس النواب، كان الاخرى بمجلس النواب ان يقر الموازنة العامة اولا، ومن ثم قانون السلسلة التي تغذي منها، لكن ما حصل هو العكس، الامر الذي كتل الهيئات الاقتصادية والمصرفية ضدها، ما برر للرئيس عون

(الاعلام) وابراهيم كنعان (رئيس لجنة المال والموازنة) ورياض سلامة (حاكم مصرف لبنان) وكذلك ممثلون عن الهيئات الاقتصادية والمالية والعمالية وقياء المهن الحر واساتذة الجامعة اللبنانية. وسبق اللقاء اجتماع بين رئيسي الجمهورية والحكومة، تم خلاله البحث في الأوضاع العامة.

وخطاب الرئيس عون الحاضرين قائلا: نعالج معكم تناقضات برزت بعد صدور قانون سلسة الرتب والرواتب وقانون الضرائب، وسنجمع الأراء وندرسها بالتفصيل تمهيدا لاتخاذ الموقف المناسب من القانون.

وأضاف: هناك مطالب محقة ستحترم، وما نسعى اليه هو تعديل لبعض الأخطاء التي وقعت والامكانات محدودة والوضع الاقتصادي دقيق مع وجود عجز في الميزان التجاري، لذلك لا بد من معالجة مسؤولة وشاملة.

وقال رئيس الحكومة سعد الحريري: ان الوضع الاقتصادي حساس، وعلينا

العسكريون المتقاعدون أقفلوا مصرف لبنان والمرفا الوزير الحاج حسن ذهب إلى سورية غدا دفعة من «سرايا أهل الشام» غادرت.. والباقون إلى عرسال

انتهى اللقاء التشاوري الاقتصادي الذي انعقد في بعبدا بدعوة من الرئيس ميشال عون الى ترك المتحاورين الملف بين يدي رئيس الجمهورية ليقدر توقيع قانون سلسلة الرتب والرواتب المتخير للجدل او رده او اقتراح تعديلات عليه. وقال وزير الاعلام ملحم رياشي بعد الاجتماع: كل الأطراف أدلوا بآرائهم، وخصوصا وزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وباقي المعنيين، وبدا ان الاختلافات واسعة جدا، خصوصا حول خطر السلسلة على بعض القطاعات المنتجة وحول موضوع الضرائب والإمدادات، وخلص الى القول ان الملف اصبح بيد الرئيس وهو من يقرر. متجنبيا الدخول في التفاصيل. وكان الرئيس عون افتتح الحوار بشرح الظروف التي أوجبت عليه الدعوة الى هذا اللقاء، وقدم في كلمته بعض الأفكار والطروحات التي توصل اليها سعيا لضبط الحوار ومنع تحويله الى سوق عكاظ، داعيا الجميع الى التراجع عن مواقفهم المتصلبة التي توصل اليها المصلحة المالية العامة ومصحة المستفيدين من المدنيين والعسكريين، محذرا المخارج الممكنة بشأن قانوني السلسلة والضرائب الملازمة لها.

شارك في اللقاء الحواري 34 شخصية معنية، إضافة الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء سعد الحريري والوزراء علي حسن خليل (المال) ومروان حمادة (الترتية) ويعقوب الصراف (الدفاع) وسليم جريصاتي (العدل) وحسين الحاج حسن (الصناعة) ورائد خوري (الاقتصاد) وملحم رياشي